

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

رئاسة الجمهورية

تأشيرة: م ع ت ن / ج ر

قانون نظامي رقم 029-2012 يعدل بعض أحكام الأمر القانوني رقم 028-91 الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 1991، المعدل، المتضمن القانون النظامي المتعلق بانتخاب النواب في الجمعية الوطنية

بعد مصادقة الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ؛
وبعد إعلان المجلس الدستوري لمطابقة القانون للدستور
يصدر رئيس الجمهورية القانون التالي

المادة الأولى : تلغى أحكام المواد 2 و 3 جديدة و 6 و 7 و 15 و 16 (جديدة) و 17 (جديدة) و 18 (جديدة) و 20 و 22 (جديدة) و 24 (جديدة) و 25 (جديدة) من الأمر القانوني رقم 028-91 الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 1991، المعدل، المتضمن للقانون النظامي المتعلق بانتخاب النواب في الجمعية الوطنية وتحل محلها الأحكام التالية:

المادة 2 (جديدة): تنتهي سلطات الجمعية الوطنية عند افتتاح الدورة العادية لشهر أكتوبر من السنة الخامسة التي تلي انتدابها.
وفيما عدا حالة الحل، تجرى انتخابات عامة في الستين (60) يوما التي تسبق انتهاء سلطات الجمعية الوطنية.

المادة 3 (جديدة) : يكون عدد أعضاء الجمعية الوطنية حسب عدد سكان الدائرة الانتخابية وذلك على النحو التالي :

- نائب واحد للدوائر الانتخابية التي يقل عدد سكانها أو يساوي 31.000 نسمة؛
- نائبان للدوائر الانتخابية التي يزيد سكانها على 31.000 نسمة؛
- ثلاثة نواب لكل دائرة يزيد عدد سكانها على 90 000 نسمة؛
- أربعة نواب لكل دائرة يزيد عدد سكانها على 120 000 نسمة؛
- ثمانية عشر نائبا للدائرة الانتخابية الوحيدة لانواكشوط؛
- عشرين نائبا منتخبين عن اللائحة الوطنية؛

- عشرين نائبة منتخبة على اللائحة الوطنية الخاصة بالنساء.
يتم توزيع المقاعد حسب الدوائر الانتخابية وفقا للجدول المرفق بهذا القانون.

المادة 6 (جديدة) : حالات عدم الأهلية المطلقة هي :
- الأشخاص المحرومين من حقوقهم المدنية والسياسية ؛
- الأشخاص الذين أدينوا بالوشوة أو التزوير الانتخابي؛
- المفلسون الذين لم تعاد إليهم الأهلية أو الأشخاص الذين هم في حالة تصفية قضائية؛
- الأشخاص المجنسون منذ أقل من عشر (10) سنوات؛.

أما حالات عدم الأهلية النسبية للانتخاب فهي:

- أفراد القوات المسلحة والأمن في الخدمة؛
- الموظفون أصحاب السلطة العاملون في الولاية التي تنتمي إليها الدائرة؛
- القضاة؛
- المفتش العام والمفتشون العامون للدولة وبصفة عامة المكلفون بمهمة رقابة إدارية داخلية ؛
- رئيس وأعضاء السلطة العمومية المكلفة بتنظيم الانتخابات المسماة فيما يلي "اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات" اختصارا "اللجنة الانتخابية"؛
- رئيس و أعضاء السلطة العليا للسمعيات البصرية ؛
- وسيط الجمهورية ؛
- رئيس وأعضاء المؤسسات المكلفة بتنظيم الخدمات؛
- كل شخص مكلف بوظائف الوصاية البلدية أو يمكن أن تسند إليه بالتفويض؛
- الأمين العام للخزينة ؛
- مدير الضرائب ؛
- مدير الجمارك؛
- مدير العقارات؛
- الموظفون المكلفون بحكم وظائفهم بمسك ومراقبة حسابات البلدية؛
- مديرو المصالح الجهوية التابعة للدولة والمؤسسات العمومية الذين يمارسون وظائفهم في دوائرها منذ ستة أشهر على الأقل .

المادة 7 (جديدة) : تُسقط صفة العضو في الجمعية الوطنية عن كل شخص يثبت عدم أهليته بعد إعلان النتائج وانقضاء الفترة التي يمكن الطعن فيها أو الذي يجد نفسه، أثناء مدة انتدابه، في واحدة من حالات عدم الأهلية المنصوص عليها في القانون.

يؤكد المجلس الدستوري فقدان الصفة بطلب من مكتب الجمعية الوطنية أو وزير العدل أو كذلك، في حالة الإدانة اللاحقة على الانتخاب، من طرف الإدعاء العام لدى المحكمة التي حكمت بالإدانة.

المادة 15 (جديدة): تودع تصاريح الترشح لدى الممثل المحلي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بعد دفع الكفالة المنصوص عليها في المادة 22 أدناه في الفترة ما بين اليوم الخامس والأربعين واليوم الثلاثين قبل الاقتراع، ويسلم وصل مؤقت بذلك.

ويمسك سجل خاص لتسجيل جميع تصاريح الترشح التي تم تلقيها مع بيان تاريخ وساعة استلامها.

بالنسبة لاقتراعات اللائحة الوطنية، تستقبل الملفات في مقر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وتستقبل تصاريح الترشح من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أو ممثلها المحلي التي بعد التزكية تسلم وصلا نهائيا.

ويطلع الناخبون على أسماء المترشحين الذين سلم لهم وصل نهائي بواسطة الملصقات. ولا يقبل سحب أي ترشح بعد هذا النشر.

غير أنه في حالة وفاة المترشح يصبح خلفه مترشحا ويمكن تعيين خلف جديد له، وعندما يتوفى الخلف في المدة نفسها يمكن للمترشح أن يعين خلفا جديدا.

المادة 16 (جديدة): تنتظر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في صحة تصاريح الترشح في أجل أقصاه اليوم الخامس والعشرين قبل الاقتراع.

ويمكن أن تكون قرارات اللجنة موضوع طعن في أجل أقصاه 5 أيام أمام المجلس الدستوري الذي يبت بدون تأخير.

المادة 17 (جديدة): يجري الانتخاب ضمن الدائرة الانتخابية.

ما لم يتعلق الأمر بالاقتراع الخاص باللوائح الوطنية وبولاية نواكشوط التي تعتبر دائرة انتخابية وحيدة، تكون المقاطعة هي الدائرة الانتخابية.

المادة 18 (جيدة): يتم استدعاء الناخبين بواسطة مرسوم يحدد تاريخ وساعة الاقتراع.

ويجب أن يتم نشر هذا المرسوم سبعين (70) يوما على الأقل قبل الانتخابات.

ييوم الاقتراع يوما واحدا. يفتتح ويختتم في اليوم والساعات التي يحددها مرسوم استدعاء الناخبين.

يسجل أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن على اللائحة الانتخابية ويدلون بأصواتهم في اليوم السابق ليوم الاقتراع المحدد في مرسوم استدعاء هيئة الناخبين.

ويتم فرز مجموع أصوات الناخبين عند انتهاء الوقت المحدد للاقتراع طبقاً للقوانين المعمول بها. ويكون الفرز فوراً وعلنياً ودون تأخير.

المادة 20 (جديدة) : تسهر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على سلامة العمليات الانتخابية وعلى حسن سيرها وتشرف على مكاتب التصويت وعمليات الفرز وتعلن النتائج.

المادة 22 (جديدة) : تتم الترشيحات باسم الأحزاب السياسية المعترف بها قانوناً. يجب أن تحرر التصريحات بالترشيح على رأسية الحزب السياسي ويجب أن توقع من قبل المترشحين أنفسهم بحضور الممثل المحلي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وتتضمن:

- 1 - الصفة المعطاة للائحة، عند الاقتضاء؛
- 2 - أسماء وألقاب وأعمار ومساكن المترشحين؛
- 3 - اسم الممثل المدعو بالوكيل.

يفقد النائب الذي يستقيل من حزبه أثناء انتدابه مقعده تلقائياً وتبدأ عملية إبداله حسب الصيغ المنصوص عليها في القانون.

على كل مترشح لانتخابات النواب أن يودع الخزينة العامة كفالة بمبلغ 20.000 أوقية. ولا ترد هذه الكفالة إلا للمترشحين أو اللوائح التي حصلت على أكثر من 5 % من الأصوات المعبر عنها.

المادة 24 (جديدة) : يكون الاقتراع الأحادي الاسمي في شوط واحد إذا حصل أحد المترشحين على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها. وإذا لم يحصل أحد المترشحين على الأغلبية المطلقة في الشوط الأول من الأصوات المعبر عنها، يجرى شوط ثان بعد أسبوعين.

ولا يمكن أن يترشح في الشوط الثاني إلا المترشحان اللذان حصلوا على أغلبية الأصوات. وفي حالة تعادل الأصوات يتم اختيار المترشح الأكبر سناً للدور الثاني.

وتكفي الأكثرية البسيطة في الشوط الثاني.

وفي حالة تعادل الأصوات المعبر عنها ينتخب في الدور الثاني من الاقتراع المترشح الأكبر سناً.

المادة 25 (جديدة) : في الدوائر الانتخابية ذات المقعدين، يكون اقتراع اللائحة بشوط واحد إذا حصلت إحدى اللوائح على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها. وتحصل اللائحة في هذه الحالة على المقعدين معاً.

وإذا لم تحصل إحدى اللوائح المتنافسة على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها في الشوط الأول فإنه يتم إجراء شوط ثان بعد أسبوعين.

ولا تتقدم للشوط الثاني إلا اللائحتان الحاصلتان على أكبر عدد من الأصوات.
وتأخذ اللائحة الحاصلة على أغلبية الأصوات المعبر عنها المقعدين معاً.
وبالنسبة للدوائر الانتخابية التي تتمتع بأكثر من مقعدين فإن الاقتراع يكون اقتراع لائحة بالتمثيل النسبي خلال شوط واحد. ويتم توزيع المقاعد حسب التمثيل النسبي مع استعمال القاسم الانتخابي وتمنح المقاعد المتبقية وفقاً لنظام الباقي الأكبر من الأصوات لدى اللوائح.
يحسب القاسم الانتخابي بقسمة الأصوات المعبر عنها على عدد النواب الذين سينتخبون، وتحصل كل لائحة على عدد من النواب يقابل عدد المرات التي يتكرر فيها هذا القاسم.
يمنح المقعد المتبقي للائحة التي حصلت على الباقي الأكبر من الأصوات المعبر عنها.
ويتم الإعلان عن انتخاب المترشحين باقتراع اللائحة حسب ترتيب التسجيل في اللوائح.

المادة 2 : تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة وخاصة أحكام الأمر القانوني رقم 028-91 الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 1991، المعدل، المتضمن للقانون النظامي المتعلق بانتخاب النواب في الجمعية الوطنية.

المادة 3 : ينفذ هذا القانون النظامي باعتباره قانوناً للدولة وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

حرر بانواكشوط بتاريخ 12 أبريل 2012

محمد ولد عبد العزيز

الوزير الأول
د. مولاي ولد محمد الأغظف

وزير الداخلية واللامركزية
محمد ولد ابيليل

ملحق المادة 3 من الأمر القانوني رقم 91 - 028 الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 1991
المعدل

جدول توزيع المقاعد في الجمعية الوطنية

عدد المقاعد	الدائرة الانتخابية	الولاية	عدد المقاعد	الدائرة الانتخابية	الولاية
1 1 1 2	شنقيط وادان أوجفت أطار	آدرار	2 1 2 3 2 2 1	باسكنو ولاتة النعمة أمرج جيكني تمبذغة نبيكة لحواش	الحوض الشرقي
3	انواذيبو	داخلت انواذيبو	2 2 2 3	تامشكط لعيون الطينطان كوبني	الحوض الغربي
2 1 2	المجرية تشيت تجكجة	تكانت	1 2 3 2 2	بومديد كرو كيفة باركيول كنكوصة	لعصابة
2 4	ولد ينج سيلبابي	كيدي ماغا	2 3 2 3	مونكل كيهيدي مقامة امبود	كوركل
2 1 1	ازويرات افديرك بيرأم اكرين	تيرس زمور	2 2 2 2 2	بابابي امبان ألاك بوكي مقطع لحجار	لبراكنة
1	اكجوجت	إينشيري	2 2 2 2 2	واد الناقة المذرة كرمسين روصو بوتلميت اركيز	الترارزة
18	نواكشوط	نواكشوط	2 2 2		
20					اللائحة الوطنية
20					اللائحة الوطنية الخاصة بالنساء
146					المجموع

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE

Honneur – Fraternité – Justice

PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

VISA : DGLTE.JO

Loi organique n° 2012- 029 modifiant certaines dispositions de l'ordonnance n°91-028 du 7 octobre 1991, modifiée, portant loi organique relative à l'élection des députés à l'Assemblée nationale

L'Assemblée Nationale et le Sénat ont adopté ;

Le Conseil Constitutionnel a déclaré conforme à la Constitution ;

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article Premier : Les dispositions des articles 2, 3 (nouveau), 6, 7, 15, 16 (nouveau), 17 (nouveau), 18 (nouveau), 20, 22 (nouveau), 24 (nouveau) et 25 (nouveau) de l'ordonnance n° 91-028 du 7 octobre 1991, modifiée, portant loi organique relative à l'élection des députés à l'Assemblée nationale, sont abrogées et remplacées par les dispositions suivantes :

Article 2 (nouveau) : *Les pouvoirs de l'Assemblée Nationale prennent fin à l'ouverture de la session ordinaire du mois d'Octobre à la cinquième année qui suit son mandat.*

A l'exception des cas de dissolution, les élections générales ont lieu dans les soixante (60) jours précédant la fin des pouvoirs de l'Assemblée Nationale.

Article 3 (nouveau) : *Le nombre des membres de l'Assemblée Nationale est fonction du nombre d'habitants de la circonscription électorale. Il est de :*

- un député, pour les circonscriptions électorales dont le nombre d'habitants est inférieur ou égal à 31.000 habitants ;

- deux députés, dans les circonscriptions électorales dont le nombre

d'habitants est supérieur à 31.000 habitants ;

- trois députés, dans les circonscriptions électorales dont le nombre d'habitants est supérieur à 90 000 habitants ;

- quatre députés, dans les circonscriptions électorales dont le nombre d'habitants est supérieur à 120 000 habitants ;

- dix-huit députés pour la circonscription électorale unique de Nouakchott.

- vingt députés élus sur une liste nationale ;

- vingt députées élues sur une liste nationale réservée aux femmes.

Les sièges sont répartis par circonscription électorale conformément au tableau annexé à la présente loi.

-

Article 6 (nouveau) : *Les cas d'inéligibilité absolue sont les suivants :*

- les personnes privées de leurs droits civils et politiques ;

- les personnes qui ont été condamnées pour corruption ou fraude électorale ;

- les faillis non réhabilités ou les personnes en liquidation judiciaire ;

- les personnes naturalisées depuis moins de dix ans.

Les cas d'inéligibilité relative sont les suivants :

- les membres des forces armées et de sécurité en service ;

- les fonctionnaires d'autorité servant dans la région à laquelle appartient la circonscription;

- les magistrats ;

- l'inspecteur général et les inspecteurs d'Etats et, en général, les fonctionnaires chargés d'une mission de contrôle administratif interne ;

- le président et les membres de l'autorité publique chargée de l'organisation de l'élection, ci-après dénommée « Commission Electorale nationale indépendante », en abrégé « CENI » ;

- le président et les membres de la Haute Autorité de la Presse et de l'Audiovisuel (HAPA) ;

- le Médiateur de la République ;

- le président et les membres des institutions chargées de la régulation des services ;

- toute personne chargée par ses fonctions de la tutelle municipale ou susceptible d'en être chargée par délégation ;
- le Trésorier général ;
- le directeur des Impôts ;
- le directeur des douanes ;
- le directeur des domaines ;
- les fonctionnaires chargés par leurs fonctions de la tenue et du contrôle des comptes de la commune ;
- les directeurs des services régionaux de l'Etat et des établissements publics, dans le ressort des circonscriptions dans lesquelles ils exercent ou ont exercé leurs fonctions depuis moins de six mois.

Article 7 (nouveau) Sera déchu de plein droit de la qualité de membre de l'Assemblée nationale celui dont l'inéligibilité se révélera après la proclamation des résultats et l'expiration du délai pendant lequel elle peut être contestée ou qui, pendant la durée de son mandat, se trouvera dans l'un des cas d'inéligibilité prévus par la loi.

La déchéance est constatée par le Conseil constitutionnel à la requête du bureau de l'Assemblée nationale ou ministre de la Justice, ou, en outre, en cas de condamnation postérieure à l'élection, du ministère public près la juridiction qui a prononcé la condamnation.

Article 15 (nouveau) : Les déclarations de candidature sont déposées auprès du représentant local de la Commission Electorale Nationale Indépendante (CENI), après versement de la caution prévue à l'article 22 entre le 45^{ème} et le 30^{ème} jour précédant le scrutin. Reçu provisoire de déclaration en est délivré.

Un registre spécial est tenu pour l'enregistrement de toutes les déclarations de candidatures reçues avec l'indication de la date et de l'heure de leur réception.

Pour les scrutins de liste nationale, les candidatures sont reçues au siège de la CENI.

Les déclarations de candidature sont reçues par la CENI ou son représentant local qui, après validation, délivre un récépissé définitif.

Les noms des candidats auxquels un récépissé définitif a été délivré sont portés à la connaissance des électeurs par voie d'affiche. Aucun retrait de candidature n'est admis après cette publication.

Toutefois, en cas de décès du candidat, son suppléant devient candidat et peut désigner un nouveau remplaçant.

Lorsqu'un remplaçant décède la même période, le candidat peut désigner un nouveau remplaçant.

Article 16 (nouveau) : *La CENI apprécie la validité des déclarations de candidature au plus tard le 25^{ème} jour précédant le scrutin.*

Les décisions de la CENI sont susceptibles de recours dans un délai maximum de cinq (5) jours devant le Conseil Constitutionnel qui statue sans délai.

Article 17 (nouveau) : *Le vote a lieu par circonscription électorale.*

Sauf pour les scrutins de listes nationales et de la wilaya de Nouakchott qui constitue une circonscription électorale unique, la circonscription électorale est la moughataa.

Article 18 (nouveau) : *Les électeurs sont convoqués par décret qui fixe la date et l'heure du scrutin. La publication du décret doit se faire au moins soixante dix jours avant les élections.*

Le scrutin ne dure qu'un seul jour. Il est ouvert et clos aux jours et heures fixes par le décret de convocation des électeurs.

Les membres des forces Armées et de sécurité sont inscrits sur la liste électorale et votent le jour précédant le jour du scrutin fixé dans le décret convoquant le collège électoral.

Il est procédé immédiatement et sans désenclaver au dépouillement de l'ensemble du scrutin à l'expiration du temps imparti au vote conformément à la réglementation en vigueur. Le dépouillement est public.

Article 20 (nouveau) : *La CENI veille à la régularité et au bon déroulement des opérations électorales, elle organise les bureaux de vote et les opérations de dépouillement et en proclame les résultats.*

Article 22 (nouveau) : *Les candidatures sont faites au nom des partis politiques légalement reconnus. La déclaration de candidature est libellée sur papier- à-entête du parti politique. Elle doit être signée par les candidats eux-mêmes en présence du représentant local de la CENI et comporte :*

- 1- le cas échéant, le titre donné à la liste;*
- 2- les noms, prénoms, âges et domiciles des candidats ;*
- 3- le nom du représentant appelé mandataire.*

Le député qui démissionne de son parti en cours de mandat perd ipso facto son siège. Il est procédé à son remplacement dans les formes prévues par la loi

Tout candidat à l'élection des députés devra déposer au Trésor Public une caution de 20.000 ouguiyas.

Cette caution ne sera remboursée qu'au profit des candidats ou listes ayant totalisé plus de 5% des suffrages exprimés.

Article 24 (nouveau) : *Le scrutin uninominal sera à un tour si l'un des candidats obtient la majorité absolue des suffrages exprimés. Si au premier tour, aucun candidat n'a recueilli la majorité absolue des suffrages exprimés, il est procédé à un second tour deux semaines plus tard.*

Ne pourront se présenter au second tour que les deux candidats ayant obtenu le plus grand nombre de voix. En cas d'égalité des voix, le plus âgé des candidats est retenu pour le deuxième tour.

Au second tour du scrutin la majorité relative suffit.

En cas d'égalité des voix, le plus âgé des candidats est élu.

Article 25 (nouveau) : *Dans les circonscriptions électorales ayant deux sièges à pourvoir, le scrutin sera à un tour si l'une des listes obtient la majorité absolue des suffrages exprimés ; cette liste remporte, dans ce cas, les deux sièges.*

Si au premier tour, aucune liste n'a recueilli la majorité absolue des suffrages exprimés, il est procédé à un second tour deux semaines plus tard.

Ne pourront se présenter au second tour que les deux listes ayant obtenu le plus grand nombre de suffrages.

La liste qui obtient la majorité des suffrages exprimés obtient les deux sièges.

Dans les circonscriptions électorales ayant plus de deux sièges, le scrutin sera un scrutin de liste à la représentation proportionnelle à un tour. La répartition des sièges à pourvoir se fait à la représentation proportionnelle avec utilisation du quotient électoral et attribution des restes des sièges selon le système du plus fort reste des voix obtenues par les listes.

Le quotient électoral est obtenu en divisant le nombre total de suffrages exprimés par le nombre de députés à élire. Chaque liste obtient un nombre de députés correspondant au nombre de fois ce quotient est contenu dans le nombre de voix qu'elle a obtenues.

Le siège restant est attribué à la liste qui aura obtenu le plus fort reste des suffrages exprimés.

Les candidats élus au scrutin de liste sont déclarés élus selon l'ordre d'inscription sur les listes.

Article 2 : Sont abrogées toutes dispositions antérieures contraires et notamment celles de l'ordonnance n° 91-028 du 7 octobre 1991, modifiée, portant loi organique relative à l'élection des députés à l'Assemblée Nationale.

Article 3 : La présente loi organique sera exécutée comme loi de l'Etat et publiée au Journal Officiel de la République Islamique de Mauritanie.

Nouakchott, le 12 avril 2012

Mohamed Ould Abdel Aziz

Le Premier Ministre

Dr. Moulaye Ould Mohamed Laghdaf

Le Ministre de l'Intérieur et de la Décentralisation

Mohamed Ould Boilil

**ANNEXE DE L'ARTICLE 3 DE L'ORDONNANCE N° 91.028 DU 7 OCTOBRE 1991
MODIFIEE**

TABLEAU DE REPARTITION DES SIEGES A L'ASSEMBLEE NATIONALE

WILAYA	CIRCONSCRIP. ELECTORALES	Nbre de sièges	WILAYA	CIRCONSCRIP. ELECTORALES	Nbre de sièges
HODH EL CHARGHI	Bassiknou	2	ADRAR	Chinguetti	1
	Oualata	1		Ouadane	1
	Néma	2		Aoujeft	1
	Amourj	3		Atar	2
	Djigueni	2			
	Timbédra	2			
	N'beïket	1			
	Lahwach				
HODH EL GHARBI	Tamchkett	2	DAKHLETNOUADHIBOU	Nouadhibou	3
	Aioun	2			
	Tintane	2			
	Kobeni	3			
ASSABA	Boumdeïd	1	TAGANT	Moudjéria	2
	Gerou	2		Tichit	1
	Kiffa	3		Tidjikja	2
	Barkéol	2			
	Kankossa	2			
GORGOL	Monguel	2	GUIDIMAGHA	Ould Yengé	2
	Kaédi	3		Sélibaby	4
	Maghama	2			
	M'bout	3			
BRAKNA	Bababe	2	TIRIS ZEMMOUR	Zouératt	2
	M'bagne	2		F'dérik	1
	Aleg	2		Bir-	1
	Boghé	2		Moghren	
	Maghta-lahjar	2			
TRARZA	Ouad Naga	2	INCHIRI	Akjoujt	1
	Méderdra	2			
	Keur Macéne	2			
	Rosso	2			
	Boutilimit	2			
	R'kiz	2			
		NOUAKCHOTT	Nouakchott	18	
Liste Nationale					20
Liste Nationale des Femmes					20
TOTAL					146